

## الخرطوم تنهي سيطرة المركزي على تجارة الذهب

بناء الاحتياطات العينية للذهب، وفقا للقانون وان يتم الشراء من سوق الذهب مباشرة.

وتتضمن الخطوة كذلك السماح ببيع حصائل بيع الذهب الحر وذهب شركات مخلفات التعدين لأي مستورد آخر داخل المصرف المصرف المصدر أو للمصرف المصر أو أي مصرف آخر.

وسيساعد أي إيراد إضافي من النظام الجديد الحكومة على التأقلم مع ضغط اقتصادي حاد بينما تدير مرحلة انتقال سياسي مدتها ثلاث سنوات.

وقال وزير الطاقة والتعدين عادل إبراهيم لرويترز في نوفمبر الماضي، إن "السودان أنتج ما يقدر بنحو 93 ألف طن من الذهب في 2018".

وهذا الرقم يجعل السودان ثالث أكبر منتج في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، وفق هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية.

وفي قواعده الجديدة نُشرت في يناير الجاري، قال المركزي إن شركات التعدين الخاصة بإمكانها تصدير 70 في المئة من إنتاجها على أن تُسترد الحصيلة ويُحتفظ بها في حسابات خاصة بتلك الشركات داخل السودان. ويتعين عليها بيع الثلاثين في المئة الباقية إلى بنك السودان المركزي.

ورحب تجار الذهب في السودان بخطوة المركزي، لكنهم قالوا إن سعر الصرف الذي صدرته الحكومة واشترط تحويل الإنتاج إلى البنك يجعلان العملية غير مغرية.

الخرطوم - أنهت الحكومة الانتقالية السودانية سيطرة البنك المركزي على تجارة الذهب بعد سنوات من التحكم في هذه الصناعة، في خطوة ترمي إلى تضيق الخناق على التهريب وتعزيز الاحتياطات الشحيحة من النقد الأجنبي. ومنحت اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية خلال اجتماع مساء الثلاثاء بالعاصمة الخرطوم العاملين في هذا المجال المزيد من الحرية في تصدير الذهب مع إغلاق كافة المنافذ للتهريب خارج البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن نائب محافظ بنك السودان المركزي محمد أحمد البشري تأكيد على ضرورة التزام جميع المصدرين بكافة الضوابط الصادرة من الجهات المشرفة والرقابية المختصة كهيئة المواصفات والمقاييس وهيئة الجمارك، فضلا عن وزارتي الصناعة والتجارة والطاقة والتعدين وشركة مصفاة السودان للذهب.

وكان المركزي الجهة الوحيدة المخول لها قانونيا شراء وتصدير الذهب وإقامة مراكز لشراء المعدن من شركات التعدين الصغيرة.

وقال محافظ المركزي بدر الدين عبد الرحيم مطلع العام الجاري إن «البنك سينتهي مشترياته من الذهب بشكل كامل».

وحظرت اللجنة التي تضم أعضاء من الحكومة الانتقالية والمركزي وعدة وزارات تتعلق بالتجارة والاقتصاد في مجال الذهب على الجهات الحكومية والأفراد الأجانب وشركات التصدير، ولكنها استثنت شركات الامتياز العاملة في تصدير الذهب.

وأناحت اللجنة قيمة العقد المبرم للمصدرين والجهات التي ستستثنيها بما وزنه عشرة كيلوغرامات من الذهب الخالص.

وأشارت إلى أن دور المركزي سوف ينحصر في شراء الذهب لأغراض

## حكومة أبوظبي ترسخ مكانة شركات التكنولوجيا الناشئة في الاقتصاد

### مكتب أبوظبي للاستثمار يقدم تمويلا لصندوق بداية



الشباب يقود خطط الاقتصاد

يضمن لشركة شروق بارتنرز البقاء على اطلاع ودراسة تامة بتطورات الأعمال في أنحاء المنطقة.

وقال أحمد بن علي محمد الصايغ وزير الدولة ورئيس مجلس إدارة سوق

أبوظبي العالي في وقت سابق إن "منصة هاب 71 ستكون أساسا لازدهار الشركات الناشئة والشركات في مراحل التأسيس التي تستفيد من الفرص الهائلة المتوفرة في أبوظبي بشكل خاص وفي الإمارات والمنطقة بشكل عام".

وخلال السنوات الأخيرة، عززت إمارة أبوظبي جهود استقطاب الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا من خلال إطلاق منصة متخصصة تستثمر أكثر من مليار درهم (272 مليون دولار) لدعم تلك الشركات في إطار البرامج الشاملة لتنويع الاقتصاد.

وستكون شركة مايكروسوفت الأمريكية شريكا إستراتيجيا، يوفر التكنولوجيا والخدمات السحابية للشركات التي تنضم إلى المنصة، إلى جانب صندوق رؤية سوفيتيك وبالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي بهدف توفير بيئة الأعمال الداعمة لتعزيز الابتكار وزيادة الأعمال.

وأكد جاسم محمد بوغتابة الزعابي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي في وقت سابق أن "إمارة أبوظبي نجحت في ترسيخ مكانتها كوجهة لاحتضان مبادرات الابتكار وأنها ستضاعف جهودها لتعزيز تلك المكانة في إطار خطط وبرامج أبوظبي التنموية".

وتقول وكالات التصنيف الائتماني العالمية إن مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي تراجعت إلى حوالي 50 في المئة بفضل تنوع النشاطات الاقتصادية مع استمرار مساعي تقليص الاعتماد على إيرادات النفط.

رافداً هاماً وقوياً لجهودنا الرامية إلى بناء مركز مزدهر للإبداع التكنولوجي".

ويعتبر مكتب أبوظبي للاستثمار المنصة الحكومية التي تعمل على دعم استثمارات القطاع الخاص في أبوظبي.

ويأتي الاستثمار الجديد عبر الصندوق الاستثماري التابع للمكتب الذي تبلغ قيمته 535 مليون درهم (145.65 مليون دولار)، والذي تأسس في مايو العام الماضي كمبادرة ضمن برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يقود مسيرة التنمية في الإمارة من خلال الاستثمار في الأعمال والابتكار.

ويعمل الصندوق الاستثماري على تسهيل وصول الشركات الناشئة في أبوظبي إلى رأس المال، وهو ما يجعل الإمارة بيئة حاضنة للابتكار ولرواد الأعمال الذين يسعون إلى تجسيد أفكارهم التجارية ورؤاهم الإبداعية.

وقال طارق بن هندي، مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار "باتت أبوظبي تمثل مختبرا حقيقيا للإبداع والابتكار ووجهة مثالية للرواد والمبتكرين الراغبين في اتخاذ المخاطر الإبداعية المحسوبة في رحلتهم نحو قيادة الأعمال".

وأضاف "تعمل في مكتب أبوظبي للاستثمار لضمان وصول الشركات الناشئة إلى رأس المال المطلوب والدعم اللازم من الخبراء مثل شروق بارتنرز لتمكين من بناء الأسس المتينة للانطلاق نحو المستقبل بثقة وبنيات".

وأكد أن نجاح أعمال هؤلاء الرواد هو "نجاح لنا سيدفعنا إلى مواصلة بذل الجهود الحثيثة لتطوير منظومة الابتكار سريعة النمو في أبوظبي".

ويقع مقر شروق بارتنرز في منصة التكنولوجيا العالمية هيب 71، التي تعد مبادرة بارزة أخرى من مبادرات برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، ما

عززت حكومة أبوظبي جهود استقطاب الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا عبر ضخ صندوقها السيادي استثمارات جديدة في هذا المجال لدعم تلك الكيانات من بوابة صندوق بداية في إطار البرامج الشاملة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في المستقبل.

الشركات الناشئة المتخصصة في مجالات تكنولوجية مختلفة مثل التكنولوجيا المالية وخدمات الأعمال والمنصات والبرامج التي تعتمد على التكنولوجيا.

وستعمل شروق بارتنرز بشكل وثيق مع هذه الشركات لتوسيع أعمالها في المنطقة وخارجها.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى محمود عدي، الشريك المؤسس لدى شروق بارتنرز، قوله إنه "تم تأسيس صندوق بداية بهدف رفد المشهد الاستثماري في المنطقة بالمزيد من عوامل النمو التي تمكن الشركات الناشئة المبتكرة من الانتقال بأعمالها إلى مراحل تالية متقدمة".



وأوضح أن المنطقة تعج بالمواهب والكفاءات في مختلف مبادئ المعرفة وأن تسهيل وصول هذه المهارات إلى الدعم المالي اللازم، والتوجيه والإشراف سيمكثها من تحقيق النجاح والانطلاق بأعمالها نحو العالمية.

وأضاف "نحن فخورون بكوننا الصندوق الاستثماري الإماراتي الوحيد في أبوظبي، ونتعهد بمواصلة العمل مع مختلف الشركاء ضمن منظومة الابتكار المزدهرة في أبوظبي. كما أن حصولنا على دعم مكتب أبوظبي للاستثمار سيشكل

أبوظبي - أعلن مكتب أبوظبي للاستثمار الأربعاء عن ضخه استثمارات في صندوق بداية بهدف تمكين شركات التكنولوجيا الناشئة في الإمارة من الوصول إلى رأس المال الذي تحتاجه لمواصلة تطوير أعمالها.

ويهدف صندوق بداية الذي تبلغ قيمته الإجمالية 147 مليون درهم (40 مليون دولار)، وتديره شركة شروق بارتنرز الاستثمارية في أبوظبي، إلى دعم شركات التكنولوجيا الناشئة في مراحل التمويل الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأتي العملية استكمالات لخطوات سابقة أطلقها الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، في أعقاب إنشاء صندوق تحفيزي بقيمة 50 مليار درهم (13.6 مليار دولار) تحت اسم "غدا 21" في سبتمبر 2018 بهدف تسريع النمو الاقتصادي.

ويمثل صندوق بداية الاستثماري استمراراً إستراتيجية شروق بارتنرز الرامية إلى الاستثمار في الشركات في مراحل التأسيس والتمويل المبكرة، ومساعدتهم على الانتقال إلى مراحل التمويل اللاحقة.

وسيسرع استثمار مكتب أبوظبي للاستثمار البالغ 18.4 مليون درهم (حوالي 5 ملايين دولار) من دعم صندوق بداية للشركات التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها. ويتمتع الصندوق بصلاحيات إقليمية واسعة، يتركز على الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وبالتركيز على

## أرامكو تستكمل صفقة شراء حصة في سابك

ويسد القسط الأول بقيمة سبعة مليارات دولار في الثاني من أغسطس 2020 أما القسط الأخير فهو رسوم القرض بقيمة مليار دولار في السابع من أبريل 2028 أو قبل هذا التاريخ.

وقالت أرامكو إنه تم تمويل الصفقة بالكامل عبر إصدار أوامر دفع لصندوق الاستثمارات العامة عند إتمام الصفقة.

وكان الاتفاق السابق ينص على سداد 36 في المئة من سعر الشراء، نحو 25 مليار دولار، نقداً عند إغلاق الصفقة. وقال حسين مالك مدير استراتيجيات الأسهم في تليم إن "المغزى من صفقة أرامكو وسابك بأسرها هو إدارة تدفق السيولة وتكاليف مكررة وطرق أسواق الدين داخل المجموعة ذاتها".

وتابع "يتمتع مساهمو الأقلية في أرامكو ببعض الحماية على المدى القصير من خلال التوزيعات المضمونة، ولكن ما إذا كان سعر السهم الحالي يعكس المخاطر طويلة الأمد لسعر النفط وتلك التوزيعات سؤال آخر".

وستضخ الصفقة المليارات من الدولارات لاستثماراتها العامة مما يتيح إمكانية مواصلة خططه لتنويع موارد أكبر اقتصاد عربي الذي يعتمد على صادرات النفط بما في ذلك مشروعات سياحية ومنطقة أعمال ضخمة.

الرياض - استكملت أرامكو السعودية شراء حصة بنحو 70 في المئة من شركة البتروكيماويات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مقابل 69.1 مليار دولار ومددت فترة السداد ثلاث سنوات إلى 2028، مما يوفر لها حماية من أسعار النفط المنخفضة.

وتقدر صفقة سابك، رابع أكبر شركة بتروكيماويات في العالم، عند 123.39 ريال للسهم بزيادة 27 في المئة عن سعر السهم الشركة البالغ 89.9 ريال، مع تضرب الطلب على منتجات البتروكيماويات بسبب تفشي فيروس كورونا وينخفض سهمها في البورصة المحلية.

ونسبت وكالة رويترز للرئيس التنفيذي لأرامكو أمين الناصر قوله إن "الصفقة تمثل بالنسبة لنا قفزة كبيرة نحو المزيد من التكامل وتنويع مصادر الدخل لتصبح الشركة أحد اللاعبين الرئيسيين في قطاع البتروكيماويات عالمياً".

وقالت أرامكو في إفصاح للبورصة الأربعاء إن الشركة وصندوق الاستثمارات العامة قاما بتعديل هيكل الصفقة.

وبعد قرض البائع المقدم من صندوق الاستثمارات العامة، ستقوم أرامكو بسداد أقساط ورسوم القرض حتى 2028. لتسدد موعداً نهائياً جرى الاتفاق عليه في السابق في 2025.

## الجفاف يقضم ملايين الهكتارات الزراعية سنويا



اتساع أفق صناعة التكرير

وتشير تقديرات إلى أن العالم سيحتاج إلى 300 مليون هكتار من الأراضي الإضافية؛ لإنتاج الغذاء وذلك بحلول عام 2030 في ظل تدهور أكثر من 2 مليار من الأراضي المنتجة سنوياً.

وبينما توضح المؤشرات أن أكبر الهجرات التي تمت بعد الحروب كانت بسبب التصحر، فإن الغابات بدأت في الانحسار بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة.

ومن المعروف أن 10 ملايين شخص أجبروا على الهجرة في الـ20 سنة الأخيرة بسبب التصحر والجفاف وتدمير الأراضي.

وتأتي التوقعات بالتزامن مع قرار الأمم المتحدة بشأن المشاكل الناجمة عن خطر التصحر ومكافحته، الصادر في 17 يونيو 1994، والذي يتم الاحتفال به سنوياً باعتباره "اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف".

وتركز فعاليات الاحتفال هذا العام تزامناً مع الذكرى 26 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على موضوع "العلاقة القائمة بين الاستهلاك والأرض".

وفقاً للأمم المتحدة، فإن مشكلة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تهدد بشكل مباشر 4 مليارات هكتار من الأراضي في العالم وتؤثر على 1.5 مليار نسمة في 168 دولة.

وتكشف آخر التوقعات الدولية حول الأمن الغذائي العالمي عن واقع صادم ينتظر مستقبل سكان كوكب الأرض نتيجة موجة الجفاف، التي ستقضم ملايين الهكتارات الصالحة للزراعة سنوياً.

ومن المتوقع انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة اثنين في المئة خلال العقد المقبل، وذلك بسبب تضرر 12 مليون هكتار من الأراضي الزراعية كل عام.

ويتناقص حوالي 5.2 مليون هكتار من أراضي الغابات كل عام بسبب مشاكل التصحر والجفاف وتدهور الأراضي، التي تزداد حدتها تدريجياً في كافة أنحاء العالم.